

مذكرة الأمور الظاهرة من التدقيق

إلى صندوق التنمية للعراق

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

إرنست ويونغ 

الجودة في كل أعمالنا

٣٠ نيسان ٢٠٠٧

إلى الحكومة العراقية و المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق
بغداد - العراق

السادة المحترمين،

وفقاً للإجراءات المتبعة في مؤسستنا، نرفق لكم مذكرة حول الأمور التي ظهرت من زيارتنا خلال عملية التدقيق التي تتعلق ببيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

نود أن نؤكد على أن إجراءات التدقيق المتبعة قد تم وضعها أصلاً من أجل تمكيننا من إيداء رأينا حول بيان المقبوضات والمدفوعات وعليه فلا يجب أن تؤخذ ملاحظتنا على أنها تغطي جميع التحسينات الممكن إدخالها على نظم الرقابة الداخلية والتي قد تظهرها مراجعة خاصة.

سوف يسرنا تزويدكم بأية معلومات إضافية أو عقد مناقشات إضافية حول أي من الأمور الواردة في هذا التقرير إذا ما رغبتم في ذلك.

ننتهز هذه الفرصة لشكر إدارة وموظفي وزارة المالية، البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية لتعاونهم معنا خلال عملية التدقيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إرنست ويونغ

المحتويات

الأمور الظاهرة من التدقيق للفترة السابقة والتي لم يتم معالجتها

١. متابعة التوصيات في رسالة الإدارة السابقة ٥
٢. أنظمة الرقابة الداخلية العامة ٦
٣. السجلات المحاسبية للصندوق ٨
٤. النظام المحاسبي ١٠
٥. دليل الإجراءات والسياسات ١١
٦. صلاحيات الدفع من حساب الصندوق ١٢
٧. لائحة الصلاحيات والتفويض ١٣
٨. تحضير الموازنة ١٤
٩. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة ١٦
١٠. سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي ١٨
١١. سرية وحماية البيانات ١٩
١٢. احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة ٢٠
١٣. الالتزامات التعاقدية القائمة الخاصة بالمؤسسات الأمريكية ٢١
١٤. قاعدة بيانات العقود ٢٢
١٥. استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية ٢٣
١٦. النقد في الصندوق وحدود المدفوعات ٢٤
١٧. وثائق مدفوعات غير مختومة بما يفيد الدفع ٢٥
١٨. عقود مغلقة ذات أرصدة قائمة ٢٦

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة بوزارة المالية

١٩. إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق ٢٨
٢٠. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى جي بي مورجن ٢٩
٢١. التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة ٣٠
٢٢. إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي ٣١
٢٣. مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية ٣٢
٢٤. التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ٣٣
٢٥. مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي ٣٤
٢٦. تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق ٣٥
٢٧. المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية ٣٦
٢٨. المبلغ العالق في سجلات وزارة المالية ٣٧
٢٩. صندوق تعويضات الأمم المتحدة ٣٨
٣٠. متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج ٣٩

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣١. أسماء المخولين بالدفع من حساب صندوق التنمية للعراق ٤١
٣٢. تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق ٤٢
٣٣. الفائدة المدفوعة على التامينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد ٤٣
٣٤. الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق ٤٤

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط

٣٥. الحصانة ٤٦
٣٦. اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية ٤٧
٣٧. مبيعات المنتجات النفطية ٤٨
٣٨. عمليات المقايضة ٤٩

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٣٩. عقود المؤسسات الأمريكية الجديدة ٥١
٤٠. تسليم ملفات عقود المؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية ٥٣
٤١. التسوية بين المبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي وأوامر الدفع الصادر من وزارة المالية ٥٤

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٤٢. دائرة التدقيق الداخلي ٥٧
٤٣. حوكمة المنشأة (Corporate Governance) ٥٨
٤٤. اتفاقات مستوى الخدمة ٥٩
٤٥. تقييم الرقابة الذاتي ٦٠
٤٦. إدراك الرقابة الداخلية ٦١
٤٧. التبليغ عن الاحتيال ٦٢

الأمور الظاهرة من التدقيق للفترة السابقة
والتي لم يتم معالجتها

١. متابعة التوصيات في رسالة الإدارة السابقة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن ديوان الرقابة المالية عمل على المتابعة والطلب من الجهات المعنية لتحسين وتطبيق التوصيات الواردة في الرسائل الإدارية السابقة.

حتى هذا التاريخ، لاحظنا ان البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا تملك خطة عمل موثقة لمتابعة وتطبيق توصيات التدقيق للفترات السابقة.

مع ذلك، لاحظنا أنه تم تشكيل لجنة خلال شهر شباط من عام ٢٠٠٧ للأخذ بعين الاعتبار توصيات رسالتنا الإدارية للفترة من ١ تموز ٢٠٠٥ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ لتعزيز وتطوير إجراءات العمل المتعلقة بالصندوق. هذه اللجنة ممثلة من البنك المركزي العراقي، وزارة المالية، وزارة النفط وشركة تسويق النفط (SOMO). هذه اللجنة عقدت أول اجتماعاتها خلال شهر نيسان ٢٠٠٧ إلا انه لم يتم تحديد خطة عمل اللجنة.

التوصية

نوصي بقوه بضرورة ان يتم اخذ إجراءات لتطوير خطة عمل للتأكيد على معالجة كل ملاحظة ظاهرة في الرسائل الإدارية للتدقيق. هذا يجب ان يتضمن تفاصيل الإجراءات المتخذ، مسؤولية الإجراءات المتخذ، وجدول زمني للإجراء المتخذ. ان الجدول الزمني المعد يجب ان يأخذ بعين الاعتبار تقييم درجة المخاطرة لكل ملاحظة.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي بإعداد تقرير عن الوضع الحالي لانجازات اللجنة على اساس دوري، لتسليط الضوء على التقدم الحاصل والإجراء الذي يتم عمله. كذلك نوصي، تفعيل دور اللجنة بما يمكنها من تصفية الملاحظات الواردة في الرسائل الإدارية

٢. أنظمة الرقابة الداخلية العامة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا خلال التدقيق أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على إدارة صندوق التنمية للعراق غير فعّالة، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- الافتقار إلى نظام رسمي لقواعد العمل السلوكية والأخلاقية (Code of Business Conduct and Ethics).
- لا يوجد أدلة سياسات وإجراءات موثقة شاملة لجميع عمليات الصندوق.
- إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي للصندوق. إن الصندوق حالياً يتم إدارته من قبل دوائر منفصلة لدى البنك المركزي العراقي بأشراف وزارة المالية، ومع ذلك، لا يوجد مدير تنفيذي ومراقب مالي متخصص لآخذ مسؤولية توجيه الأنشطة العامة للصندوق.
- لا يوجد لدى الصندوق دائرة تعمل على تقييم المخاطر لتقييم مخاطر العمليات التشغيلية واستمرارية مراقبة المخاطر وتخفيضها للمستوى المقبول.
- إن الموظفين القائمين على الصندوق بحاجة إلى تدريب مكثف لزيادة قدرتهم على التنفيذ المناسب لمسؤولياتهم لإدارة طبيعة عمليات حسابات الصندوق المعقدة وفقاً للمعايير الدولية.
- الحاجة إلى تطوير أساليب وسياسات الموارد البشرية المتعلقة بتدريب، تقييم، إرشاد، تحفيز وتعويض الأفراد.
- لا يوجد قسم تدقيق داخلي متخصص للصندوق. إن الإجراءات المتبعة من قبل قسم التدقيق الداخلي لدى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية محدودة وتغطي جزء من عمليات الصندوق.

التوصية

نوصي بإعداد نظام رقابة داخلية فعال للصندوق وأن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المشار إليها أعلاه.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي بتعيين مدير للصندوق للتوجيه والإشراف على الأنشطة العامة للصندوق في كافة المواقع ومن ضمنها وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط، الوزارات، وإقليم كردستان.

صندوق التنمية للعراق
مذكرة الأمور الظاهرة من التدقيق

بالإضافة إلى تعيين لجنة تنفيذية لمراقبة عمليات الصندوق اليومية وإعداد التقارير وإرسالها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين العراقيين.

٣. السجلات المحاسبية للصندوق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا ان السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسله من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط.

نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من كشوفات الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحساب البنكي الرئيسي للصندوق المدار من قبل البنك المركزي العراقي، الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوفات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى المحفوظ بها من قبل وزارة المالية وكتب التأييد المستلمة من الأطراف الأخرى.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن وزارة المالية قامت بعمل قاعدة بيانات حسابية خاصة لبيانات الصندوق وتم البدء فيها في عام ٢٠٠٦ لدعم جميع أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به وأن العمل جاري على تطويرها لتصبح متكاملة خلال عام ٢٠٠٧.

التوصية

نوصي وزارة المالية و / او البنك المركزي العراقي الاحتفاظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق متضمنة جميع معاملات الصندوق المصادق عليها وتسويتها مع الكشوفات البنكية التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي.

إضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد مطابقات دورية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وأي اختلاف ينبغي متابعته والتحقق منه.

كذلك نوصي لجنة الخبراء الماليين بإصدار قرار لإعداد سجلات محاسبية منفصلة للصندوق عن سجلات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية الحالية الممسوكة وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن حسابات الصندوق يجب أن تكون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

الاستمرار بتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالبيانات المالية للصندوق لدعم جميع أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به، مع تدريب مناسب للأشخاص الذين يعملون على إعداد وتحضير البيانات المتعلقة بالصندوق وفقا للمعيار الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

٤. النظام المحاسبي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

ان النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة.

لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حالياً تغييرات كاملة في نظام المحاسبة الإلكتروني للأقسام المالية.

التوصية

نوصي بضرورة تنفيذ مراجعة كاملة لعمليات المحاسبة ولنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالصندوق في وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وشركة تسويق النفط (SOMO) والوزارات ذات العلاقة من أجل تحسين كفاءة الإجراءات المتبعة وزيادة فعالية الرقابة الداخلية. يجب ان تتضمن هذه المراجعة على الأقل ما يلي:

- دليل يشرح السياسات والإجراءات الواجب إتباعها وتطبيقها
- إجراءات مراقبة على القطاعات الأخرى للأقسام المالية التي تعمل على مراجعة معاملات الدوائر.
- مراجعة إجراءات التوثيق وحفظ الملفات المتبعة في الدائرة المالية.
- مراجعة نظام الأقسام العاملة بالرقابة الداخلية.
- ربط هذا النظام إلكترونياً مع دائرة الرقابة الداخلية.
- تأسيس آلية تعمل على متابعة عمليات تحضير الموازنة ومتابعة تطبيق إتباع تلك الموازنة المحضرة.

وفقاً لذلك، يمكن عمل آلية ربط بين التقارير المحاسبية مع نظام المعلومات الإدارية (MIS) ونظام المعلومات المالية لتقابل متطلبات عمليات الصندوق في كل المواقع.

٥. دليل الإجراءات والسياسات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته. إن وزارة المالية بشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبين الإجراءات الواجب إتباعها عند انجاز مهام معينة. مع ذلك، فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق.

التوصية

نوصي بتطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتغطية كافة الأنشطة التشغيلية، الإدارية، المالية، المالية للصندوق.

كذلك هذا الدليل يجب أن يتم مراجعته بصورة دورية لضمان تحديثه وأهليته في تزويد التوجيهات والإرشادات التشغيلية، الإدارية، المحاسبية والمالية لموظفي للصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير واستخدام إجراءات رقابية مفصلة من قبل الصندوق لضمان تطبيق ملائم وتنفيذ صحيح للسياسات والإجراءات الموجودة في الدليل.

٦. صلاحيات الدفع من حساب الصندوق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

إن صلاحيات الدفع من الصندوق تتم بتوقيع من قبل دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية أو من ينوب عنهما. إن ذلك يتم عن طريق حجز مبالغ تمثل الحد الأعلى لتمويل الطلبات من حساب الصندوق. إن قيمة المبالغ التي يتم حجزها من الصندوق لتمويل عمليات الدفع تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لكل عملية تمويل. إن الفترة التي يجب أن يتم تغطيتها بهذه المبالغ المحجوزة غير محددة مسبقاً وان هذه المبالغ المحجوزة لا يتم سحبها فوراً من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

بعد ذلك، يتم تنفيذ أوامر الدفع الخاصة بالتحويل من حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي. هذه التحويلات تتم من المبالغ المحجوزة لوزارة المالية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بتوقيع من قبل مدير عام دائرة المحاسبة في وزارة المالية وبدون تحديد للحد الأعلى المسموح تحويله.

إن ذلك يعتبر مخاطرة عالية حيث أن المبلغ الذي يمكن تحويله من حساب الصندوق قد يصل إلى مجموع المبالغ المحجوزة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لذلك ينبغي أن لا يتم التوقيع على أوامر الصرف بدون تحديد حدود صلاحيات. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة للصندوق غير فعالة، لا توجد إجراءات رقابة كافية تمنع أو تكتشف عمليات الدفع غير المصادق عليها على اساس دوري.

التوصية

نوصي بإعداد دليل صلاحيات لكافة عمليات الصندوق تشمل المدفوعات من الحساب لدى بنك الاحتياطي الفدرالي حساب البنك المركزي العراقي لضمان إجراءات الرقابة المتبعة.

إن دليل الصلاحيات ينبغي أن يتضمن الصلاحيات والحدود المخولة لمدير عام دائرة المحاسبة ولكل شخص له علاقة بإدارة الصندوق ومتطلبات توقيع شخصين أو أكثر حسبما كان ذلك مناسب على اساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.

٧. لائحة الصلاحيات والتفويض

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

إن تنفيذ أوامر الدفع الصادرة عن وزارة المالية من خلال الصندوق تتم عن طريق البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات عن طريق عمل أمر دفع مصادق عليه من ثلاثة موظفين من الإدارة الوسطى للبنك المركزي العراقي. بعد ذلك، يتم عمل ملخص بأوامر الدفع، يبين فيه رقم أمر الدفع، موافقة وزارة المالية والوزارة المستفيدة ليتم الموافقة عليه من قبل الادارة العليا للبنك.

إن لائحة الصلاحيات لدى البنك المركزي العراقي لا تحتوي على الأشخاص المخولين رسمياً ولم تحدد حدود صلاحيات هؤلاء الأشخاص في البنك المركزي العراقي وتفيدهم للعمليات البنكية الخاصة بالصندوق.

التوصية

نوصي وزارة المالية بإعداد لائحة صلاحيات لكافة عمليات الصندوق وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة.

لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع، الأنشطة المخولين بها حدود الصلاحيات لكل عمليات وأنشطة الصندوق متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات.

أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي:

- إعداد العملية.
- المراجعة.
- المصادقة.

لائحة الصلاحيات الخاصة بالصندوق ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل لجنة الخبراء الماليين، المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والحكومة العراقية.

وفقاً لأفضل الممارسات في الرقابة الداخلية، لا يجوز وجود شخص لديه صلاحية التوقيع والتنفيذ لعمليات الدفع المصرفية التي تزيد على الحد المسوح به، لذلك جميع العمليات التي تزيد عن الحد المسوح ينبغي ان تكون موقعة من قبل شخصين او اكثر على اساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.

٨. تحضير الموازنة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال عملية مراجعتنا للإجراءات المتبعة من قبل قسم الموازنة المتعلق بمراجعة موازنات الدوائر، لاحظنا ان قسم الموازنة لا يشير إلى موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية من أجل التوصل إلى الإعداد الصحيح للموازنة الفعالة من قبل الدوائر الحكومية المتنوعة.

إن عملية التقييم الفعال للموازنة المعدة من الدوائر الحكومية وعملية تحديد أهمية إجراءات الرقابة لضمان أن احتياجات كل قسم متوافقة مع نشاطاتها والأداء السابق ومع الخطط للسنة القادمة. هذا يشمل تقييم أداء السنة السابقة مقارنة مع الموازنة لتحديد وجود زيادة او نقصان في الانفاق.

التوصية

إن مراجعة الموازنة للدوائر الملتزمة من قبل قسم الموازنة تعتبر جزء مهم من نشاطات الدائرة المالية المتعلقة بمتابعة وملاحظة النفقات الحكومية. وفقاً لذلك، نحن نعتقد أن إدارة الصندوق يجب أن تعمل على تقديم عناية خاصة لعملية تحضير ومراجعة الموازنة من قبل قسم الموازنة لضمان وجود إجراءات سيطرة كافية خلال عملية إعداد الموازنة.

ان الأسلوب الحديث في إعداد ومتابعة الموازنة يجب ان يتضمن وليس حصراً ما يلي:

- قسم الموازنة يجب أن يعمل على متابعة ومراقبة الإجراءات المتبعة من قبل الأقسام المختلفة والتي تعمل على تحضير الموازنة السنوية الخاصة بها. ثم يعمل قسم الموازنة على التأكد من أن كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الدوائر المختلفة من أجل تيسير عملية تحضير الموازنة، بالتالي سينخفض الوقت المصروف من قبل قسم الموازنة على مراجعة هذه الموازنات.
- يجب أن يعد قسم الموازنة إجراءات من أجل معرفة المناقشات التي تجري بين فصول الإنفاق المختلفة. هذه المعلومات سوف تمكن قسم الموازنة من معرفة بنود الإنفاق التي تجاوزت حدود الموازنة في اي قسم محدد للسنة السابقة وبالتالي يتم استخدامها لتمويل النفقات لمصروفات أخرى غير موافق عليها.
- يجب أن يعد قسم الموازنة قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل تأسيس معيار لكل بند من بنود الإنفاق بالاعتماد على أنشطة وحجم كل دائرة. إن قاعدة البيانات هذه سوف تمكن قسم الموازنة من مراجعة أداء كل دائرة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) والتحقق من اي

انحرافات مهمة عن المعايير. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات.

- إن مراجعة قسم الموازنة لموازنات الدوائر يجب أن يتضمن مقارنة بين موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية. إن هذه المراجعة ستبين فاعلية عملية إعداد الموازنة وكذلك أي تغييرات رئيسية أو تطورات مقارنة مع السنة الماضية.

٩. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا ان بعض المبالغ المستردة الى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWFIT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التأمينات النقدية والزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب. الجدول الآتي يبين أمثلة على تلك المبالغ المسترجعة والتي لا توجد وثائق كافية داعمة لها:

التفاصيل	المبلغ دولار امريكي	تاريخ إيداع المبلغ في الصندوق	
لا يتوفر معلومات	٢,٥٦٨,٠١٨	٢٧ تموز ٢٠٠٦	١
تم إيداعها من برنامج الغذاء العالمي، ولكن لا تتوفر معلومات لتحديد طبيعة هذا المبلغ	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣ آب ٢٠٠٦	٢
لا يتوفر معلومات	١٠,٦٢١,٩٠٤	٦ أيلول ٢٠٠٦	٣
لا يتوفر معلومات	٦٣,٧٣٢	٢٠ أيلول ٢٠٠٦	٤
لا يتوفر معلومات	٦٣١,٢٠٠	١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦	٥
لا يتوفر معلومات	١,٧٨٢,٠٤٤	٤ كانون الأول ٢٠٠٦	٦

هذه المبالغ المستردة موجودة في بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق ضمن بند المقبوضات الأخرى. المبالغ المستردة تشمل التأمينات النقدية المسترجعة، حيث يتم تسجيلها ضمن المقبوضات الأخرى بدلاً من ان يتم خصمها من مدفوعات خطابات الاعتماد ذات العلاقة في نفس الفترة، وبالتالي أدى إلى تضخم حسابات المقبوضات والمدفوعات.

التوصية

نوصي بأن تكون جميع الإيداعات مدعومة بشكل كافي للمساعدة في تحديد طبيعة المقبوضات لكي يتم تصنيف تلك المبالغ بشكل مناسب في البيان المالي.

١٠. سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

إن الحساب البنكي للصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والذي يتم إدارته من البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية والذي يعتبر جزءاً من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، هناك فرق في سجلات البنك المركزي العراقي يحتاج إلى تسوية بمبلغ ٥,٨ مليون دولار أمريكي بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة (المدارة لأغراض المراقبة) في سجلات البنك المركزي العراقي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، كشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والبيانات المالية الأخرى. نود أن نبين أن هذا الفرق كان بمبلغ ١٠٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ وبعد دراسة وتحليل للفرق وعكس المعالجات المحاسبية الخاطئة لبعض العمليات تم تسوية جزء من هذا الفرق خلال عام ٢٠٠٦ ليصبح ٥,٨ مليون دولار أمريكي.

التوصية

نوصي بضرورة الحفاظ على سجلات مستقلة عن سجلات البنك المركزي العراقي مع توثيق كامل وشامل يبين كافة معاملات الصندوق. هذه السجلات يجب أن يتم تسويتها مع الكشوفات البنكية للبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسجلات وزارة المالية بصورة دورية ومنتظمة ويجب متابعة أي اختلافات موجودة والتحقق منها.

يجب إعداد البيانات المالية للصندوق مباشرة من السجلات المحاسبية، وليس من قاعدة البيانات التي تحتفظ بها المديرية العامة للاستثمارات لدى البنك المركزي العراقي.

كما انه من الضروري تسوية الفرق المتبقي البالغ ٥,٨ مليون دولار أمريكي بين أرصدة الموجودات الخاصة بالصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلاقة في سجلات البنك المركزي العراقي.

١١. سرية وحماية البيانات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لاحظنا ان عدد من الدفعات المطلوبة لتصدير النفط تم إرسالها من قبل قسم تصدير النفط في البنك المركزي العراقي إلى البنوك المراسلة عن طريق البريد الالكتروني العام.

هذا الإجراء قد يؤدي إلى قضايا عدم المحافظة على سرية البيانات وخصوصاً أن البريد الالكتروني العام لا يشتمل على الأمن أو الحماية اللازم المطلوبة لطلبات الدفع.

التوصية

من أجل ضمان حماية سرية هذه البيانات نوصي بضرورة حماية كافة طلبات الدفع مع البنوك المراسلة من خلال استخدام نظام البريد الآمن للبنك المركزي العراقي أو عن طريق استخدام نظام التحويل الالكتروني (SWIFT) للبنك.

١٢. احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن دائرة الاستثمار لا تعمل على إعادة احتساب قيمة الفائدة من الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة التابعة للصندوق على أساس منظم، في بعض الحالات القليلة عندما يتم إعادة حسابها لا يتم توثيقها أو مراجعتها من قبل الموظف المشرف.

التوصية

نوصي بأن يتم إعادة احتساب كافة الفوائد المقبوضة من أي مصدر بالاعتماد على اتفاقية الاستثمار وتوقيعها من قبل الشخص المخول.

١٣. الالتزامات التعاقدية القائمة الخاصة بالمؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

ملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأمريكية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة ودقيقة تبين الالتزامات التعاقدية القائمة للعقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة.

خلال عملية التدقيق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، استلمنا جداول من قاعدة البيانات تظهر معلومات مفصلة عن العقود (مثل رقم العقد، اسم المتعاقد، تاريخ الإحالة، تاريخ الانتهاء، تاريخ التسليم، قيمة العقد، المبلغ المدفوع، الرصيد المتبقي، حالة العقد، الوزارة المعنية ومعلومات أخرى) خلال تدقيقنا لتلك العقود لاحظنا التالي:

• بعض حالات العقود (٣١ عقد مفتوح و٤٨ عقد مغلق) لم يتم تحديدها بشكل مناسب حيث أنها تظهر كعقود مكتملة في حين انه لازال هناك رصيد غير مدفوع من العقد (العقد W914NS-04-D-117 والعقد DABV01-04-M-2247).

• عقود ذات تاريخ إغلاق خلال عام ٢٠٠٧ ولكن تظهر كعقود مكتملة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ (عقد DFIWAT-06-C-0021).

ونتيجة لذلك، المطلوب تحسين إجراءات الرقابة لضمان اكتمال أرصدة عقود قاعدة البيانات ورصيد الالتزامات التعاقدية القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي المؤسسات الأمريكية التي هي المسؤولة عن إدارة وإنهاء العقود الممولة من الصندوق و يجب أن تتأكد من أن قاعدة البيانات تحتوي على كافة العقود الممولة من الصندوق والموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة وأي عقود جديدة أخرى وان حالة كافة العقود محددة بشكل عادل ف قاعدة بيانات العقود.

١٤ . قاعدة بيانات العقود

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا أن قاعدة بيانات العقود المستخدمة من قبل قسم التعاقد بسيطة جداً ولا يوجد بها أي امتياز للدخول. وبالتالي، أن أي موظف في قسم التعاقد يمكن أن يدخل إلى قاعدة البيانات ويعمل على إضافة، حذف أو تغيير أي معلومات من دون ترك أي دليل تدقيقي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة البيانات للعقود غير متصلة مع قاعدة البيانات للمدفوعات.

التوصية

يجب أن تطور المؤسسات الأمريكية إجراءات حماية مناسبة للمراقبة والسيطرة للوصول إلى قاعدة البيانات والتأكد من أن أي إضافات، حذفات أو تغييرات أخرى تتم فقط من قبل الأشخاص المخولين.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي المؤسسات الأمريكية أن تأخذ بعين الاعتبار تكامل قاعدة بيانات العقود مع قاعدة بيانات المدفوعات.

١٥. استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

إن المؤسسات الأميركية تقوم بوظيفية إدارية بالنيابة عن الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة ومتابعة دفعات المتعاقدين. لهذا الغرض، المؤسسات الأميركية تستخدم نموذج (DD٢٥٠) كإجراء رقابي لضمان استلام وفحص المواد أو الخدمات. ومع ذلك، لاحظنا أن هذه النموذج لم يكن موقع من قبل ممثل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة.

خلال انجاز الشروع، تعمل المؤسسات الأميركية على إصدار رسائل إلى وزارة المالية لتسديد الرصيد المستحق لكل متعاقد. لاحقا عند اكتمال المشروع، تقوم المؤسسات الأميركية بتسليم المشروع إلى الوزارة المستفيدة. لاحظنا ان الوزارة المستفيدة لا توقع على أية وثائق رسمية تؤكد استلام المشروع من المؤسسات الأميركية.

التوصية

نوصي بأن تقوم المؤسسات الأميركية بإبلاغ ممثلين الحكومة العراقية حول نسبة التنفيذ للعقود لضمان أن كافة العقود والخدمات المدارة من قبل المؤسسات الأميركية قد تم تسليمها بشكل ملائم إلى الحكومة العراقية.

هذا سوف يساعد الحكومة العراقية لمعرفة معلومات أكثر عن حالة المشاريع المقامة لصالح الوزارات. يجب توقيع نموذج (DD٢٥٠) من قبل ممثل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة لتأكيد تنفيذ هذا الاجراء.

كذلك، ينبغي على الوزارة المستفيدة توقيع استمارة استلام المشروع من المؤسسات الأميركية لتأكيد استلام المشاريع، وبالتالي سترداد عملية الرقابة المستندية على المشاريع المكتملة المدارة من قبل المؤسسات الأميركية.

١٦. النقد في الصندوق وحدود المدفوعات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا يوجد لديها حد أعلى للمبالغ الموجودة في الصندوق النقدي والمحتفظ بها في الخزنة أو معاملات الدفع النقدي.

خلال تدقيقنا، لاحظنا وجود تعاملات ذات مدفوعات نقدية عالية القيمة، مثال على ذلك، دفعة بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠٠٦، حيث دفعت لأحدى المؤسسات الأميركية لكي يتم دفعها لمورديها ومقاوليها. طلبنا ولكن لم نحصل على الوثائق المؤيدة للمبلغ المدفوع إلى الموردين والمقاولين.

التوصية

يجب على المؤسسات الأميركية تقييم احتياجاتها للنقد والتأكد من النقد المحتفظ به في الخزنة ادنى من الحد المحدد. الحدود يجب ان توضع لمعاملات الدفع النقدي لتعمل على تقليل قيمة الدفعات النقدية المدفوعة للموردين والمقاولين.

كذلك، يجب على المؤسسات الأميركية ان تتأكد من الوثائق المؤيدة لجميع الدفعات اللاحقة الى المقاولين والمجهزين وتحفظ ويتم وضعها في ملفات على أساس دوري.

١٧. وثائق مدفوعات غير مختومة بما يفيد الدفع

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا تختتم الوثائق المؤيدة للدفعات (على سبيل المثال، الفواتير) المرفقة مع مستندات الدفع "مدفوعة" أو خلافاً لذلك تحريف بعد الدفع. لذلك هناك خطر إمكانية تكرار الدفعات لنفس الفاتورة.

التوصية

نوصي أن تعمل المؤسسات الأميركية على ضمان ختم كافة الوثائق المؤيدة للمدفوعات "مدفوعة" من أجل تقليل خطر تكرار دفع نفس الوثائق ولضمان إجراءات سيطرة أفضل على عملية الدفع.

١٨ . عقود مغلقة ذات أرصدة قائمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لقد حصلنا على قائمة من المؤسسات الأميركية تحتوي على عقود مغلقة، على أساس مراجعتنا، لاحظنا أنه يوجد ٢ عقد من هذه العقود المغلقة لازال يحتوي على أرصدة قائمة مستحقة لموردين بمبلغ ٢,٥٨١,١٢٨ دولار أمريكي للعقود رقم DFIWAT-M-٠٠٠٣ ورقم ٩٠١٩-C-٠٤-٠١-DABV.

التوصية

نوصي بمراجعة ملفات العقود وقاعدة البيانات الخاصة بالعقود لضمان دقة واكتمال المعلومات ولضمان تحديث لتقارير الإدارية وانها تعكس بشكل عادل حالة العقود.

الأمور التي ظهرت خلال السنة
المتعلقة بوزارة المالية

١٩. إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقنا، لاحظنا أن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لا يقوم بإعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

حيث يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تقرير شهري يبين المقبوضات والمدفوعات للحساب الرئيسي للصندوق فقط ولا يتضمن الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، إن سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاصة بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

التوصية

نوصي لجنة الخبراء الماليين بإصدار قرار يتطلب من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق للتنمية للعراق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

نوصي أن يتم إعداد سياسات وإجراءات موثقة لإعداد البيان المالي للصندوق لتبين تفاصيل طريقة إعداد البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به.

٢٠. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى جي بي مورجن

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا ان هناك عدد كبير من ارصدة التأمينات المدفوعة منذ فترة زمنية طويلة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan Chase) من خلال المصرف العراقي للتجارة، إن الأمثلة التالية على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan Chase).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار امريكي	المبلغ القائم دولار امريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٣/١٦٠	الصحة	١,٣٥٠,٠٠٠	١٨١,٨١١	٢٠٠٤/١/١٩	٢٠٠٤/٤/٢٨	٢٠٠٤/١٢/٢٩
٢٠٠٤/٢٢٠	الكهرباء	٣,٨٦٧,٥٥٩	٢٠٣,١٦١	٢٠٠٤/٣/٢	٢٠٠٥/٢/١١	٢٠٠٥/١٠/١٣
٢٠٠٤/٢٢٥	الاتصالات	٣٠٠,٠٠٠	٤٨,٩٠٠	٢٠٠٤/٣/١٩	٢٠٠٤/٨/٩	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/٢٢٦	الكهرباء	٧,٤١٢,٣٧٠	٧٩٩,٨٩٦	٢٠٠٤/٣/١٧	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/١٢٢٢	الصحة	١,٨٧٠,٤٥٧	٣٧٤,٠٩١	٢٠٠٤/١٢/١٦	٢٠٠٥/٤/١	٢٠٠٥/٦/٥
٢٠٠٤/١٣٠٦	النفط	١٤,٣٩١,٧٢١	١٤,٣٩١,٧٢١	٢٠٠٥/٣/١٧	٢٠٠٦/٢/٤	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٣١٦	الزراعة	٦١٥,٢٨٤	٦١٥,٢٨٤	٢٠٠٥/٢/١٩	٢٠٠٦/١٠/٢٠	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٣٤٥	الصحة	١٤٥,٠٤٠	٦٩,٢٧٦	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١١/٢٨	٢٠٠٥/١٠/١٣
٢٠٠٤/١٤٥٣	الزراعة	٣,٩٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥/٢/١	٢٠٠٥/٩/١	لا توجد دفعات

بالإضافة إلى الجدول أعلاه، يشمل كتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan Chase) على عدد كبير من المبالغ القديمة القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المعنية بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك نوصي البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بمتابعة هذا الأمر بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المستفيدة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وإعادة التأمينات التي تخص الاعتمادات المتأخرة إلى حساب الصندوق.

٢١. التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظا بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية.

وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan Chase) وبنك (Citibank, N.A.) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، فإن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢,٨٤٢,٩٥٢,٩٥٧ دولار أمريكي و٣٢١,٥٨٩,٥٥٣ دولار أمريكي على التوالي.

التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من ارصدة الصندوق النقدية لأنها لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق واي نقد فائض بتاريخ نهاية خطاب الاعتماد يعاد الى حساب الصندوق.

التوصية

نوصي أن يحتفظ الصندوق بسجلات كاملة للتأمينات النقدية المحولة إلى البنوك المراسلة من قبل المصرف العراقي للتجارة ولكل التعاملات الأخرى ذات العلاقة، حيث تعتبر هذه التأمينات النقدية جزءاً من موجودات الصندوق لحين دفعها إلى الموردين.

٢٢. إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك مؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي تابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

ونتيجة لذلك، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الدولة الفدرالية الممولة من الصندوق بمبلغ ٣٦٣,٧٨١,٢٥٤ دولار أمريكي. وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمه بمبلغ ٥٣٤,٥٥٣,٥٩٤ دولار أمريكي والتي لم يتم إيداعها في حسابات الصندوق وقد تم إيداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي رقم (٣٠١١١٦).

والآتي أمثلة على المؤسسات التي يتم فتح خطابات اعتماد بالنيابة عنها:

- الشركة العامة للمنظومات / وزارة الصناعة.
- المديرية العامة للماء والمجاري / وزارة البلديات.
- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / وزارة الزراعة.
- الشركة العامة لصناعة الأدوية / الصحة.
- شركة نفط الجنوب / وزارة النفط.

التوصية

نوصي بأن تقوم تلك المؤسسات ذات التمويل الذاتي بفتح خطابات الاعتماد مباشرة لدى المصرف العراقي للتجارة، او بنوك أخرى وان يتم الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بالأمانات المستلمة والمدفوعة بشكل الكتروني ليسهل عملية السيطرة عليها.

٢٣. مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

بعض المدفوعات الصادرة من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم تحويلها إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي من أجل دفعها في تاريخ لاحق بالدينار العراقي إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة. في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق يسجل هذا التحويل كمدفوعات مباشرة قبل دفعه فعلاً إلى الوزارات والمؤسسات التابعة لها.

حيث بلغت التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك مبلغ ١٨ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦، أما المبالغ المحولة إلى الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بلغت ١٧,٧٢ مليار دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ.

إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي رقم (٧٠٠٠٩) يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق والتحويلات الأخرى الناتجة من تعاملات وزارة المالية مع الوزارات الأخرى التي ليس لها علاقة بالصندوق، حيث أن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصولة عن تعاملات أخرى ليست لها علاقة بالصندوق، لذلك يتعذر تحديد إجمالي المدفوعات من الصندوق ورصيد أول وآخر المدة.

التوصية

نوصي أن تفتح وزارة المالية حساب مصرفي خاص لدى البنك المركزي العراقي لإيداع التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصصة لتمويل الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها. هذا سوف يمكن من معرفة المبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي من التحويلات من حساب الصندوق في نهاية كل فترة، مما سوف يعزز عملية مراجعة الدفعات لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى تعزيز إدارة الأرصدة النقدية المتوفرة وعمليات التسوية مع الوزارات المستفيدة.

كما نوصي بإعداد نظام موثق واضح من أجل تعريف كل مصادر العوائد وأنواع الدفعات المتعلقة بالصندوق.

٢٤. التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال تدقيقنا لاحظنا، أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

التوصية

نوصي وزارة المالية بعمل تسوية لسجلاتها مع سجلات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى للدفعات التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية لتغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة لكل وزارة. هذا سوف يساعد وزارة المالية لضمان ان كل الدفعات للوزارات تم تسجيلها بشكل صحيح في سجلات وزارة المالية ولتعزيز الرقابة على تلك الدفعات.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي وزارة المالية بإرسال تأييدات لجميع تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى على أساس دوري بالمبالغ التي يتم تمويلها للتأكد من استلامها لتلك المبالغ وتسجيلها في سجلاتها وتحديد واكتشاف أي مبالغ عالقة من اجل تسويتها.

٢٥ . مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي يمثل الحساب الرئيسي لوزارة المالية الذي من خلاله يتم تمويل الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المصاريف الرأسمالية بالدينار العراقي.

من خلال عملية التدقيق لاحظنا ان وزارة المالية لا تقوم بعملية مطابقة صحيحة لحسابها الجاري لدى البنك المركزي العراقي رقم ٧٠٠٠٩، حيث تتم المطابقة عن طريق مقارنة الحركات بين كشف البنك المركزي للحساب وكشف وزارة المالية وتحديد المبالغ الموقوفة، دون الوصول إلى مطابقة الرصيد بين الطرفين.

التوصية

نوصي وزارة المالية بإعداد مطابقة لحسابها الجاري بطريقة صحيحة يمكن من خلالها مطابقة الارصدة الموقوفة كما هي مسجلة من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

بالإضافة إلى ذلك نوصي أن تكون مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي مع سجلات وزارة المالية شهرياً على الأقل ومعالجة المبالغ العالقة أولاً بأول.

إضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم مراجعة المطابقة والمصادقة عليها من قبل شخص مستقل عن معد المطابقة.

٢٦. تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي رقم (٧٠٠٠٩) من صندوق التنمية للعراق.

حيث يتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حساب البنك المركزي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزاد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي.

التوصية

نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بضرورة عمل اتفاقية مكتوبة لعملية تمويل حساب وزارة المالية الجاري بالدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي. هذه الاتفاقية تتضمن على الأقل تاريخ سعر الصرف المستخدم في عملية شراء الدولار من قبل البنك المركزي وأساس احتساب العمولة المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي.

٢٧. المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لاحظنا أنه لا توجد جهة مسؤولة لمراقبة أعمال الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية للتأكد من صحة هذه الدفعات والتأكد من ان هذه المبالغ ضمن بنود العقد. حيث ان أوامر الدفع يتم إصدارها من قبل المؤسسات الأمريكية مقابل عقود يتم تنفيذها لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات الأمريكية الأخرى إلى البنك المركزي العراقي بعد ان يتم المصادقة عليها من قبل وزارة المالية. ولكن لا يوجد دليل لمراجعة تلك العقود والوثائق الداعمة الأخرى.

وهنا لايد أن نشير ان وزارة المالية قامت خلال عام ٢٠٠٧ بإرسال كشوفات بالدفعات من الحساب الفرعي للصندوق إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المستفيدة لتأكيد استلام البضائع او الخدمات.

التوصية

بالإضافة إلى الإجراء المشار إليه اعلاه، نوصي القيام بالإجراءات التالية:

- متابعة استلام كتب التأييد من الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى للتأكد من تنفيذ المشاريع والخدمات من قبل الجهات المستفيدة.
- مراجعة الدفعات للتأكد من ان كل الدفعات متطابقة مع الوثائق المؤيدة.
- التأكد من أن تكاليف المشروع تم تسجيلها بصورة صحيحة من قبل الوزارات المعنية.
- تسوية المبالغ المدفوعة مع سجلات البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.
- التأكد من أن جميع الدفعات متطابقة مع شروط العقد.
- التأكد من أن جميع الفواتير تم ختمها بختم مدفوعة لتجنب مخاطر حدوث دفعات مكررة لنفس الفاتورة.

٢٨. المبلغ العالق في سجلات وزارة المالية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقنا، لاحظنا أن هناك مبلغ ٤٦,٠٠٠ الف دولار أمريكي تم دفعه للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتسوية جزء من الدين المستحق للمؤسسة والبالغ ١٢٠,٩٨٣,٠٠٠ دولار أمريكي بناءً على الاتفاقية الموقعة مع وزارة المالية خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٥. سجلت وزارة المالية هذه الدفعة كسلفه عالقة نتيجة عدم وجود بند يتعلق بهذه الدفعة ضمن بنود موازنة عام ٢٠٠٦ في حساباتها وإلى أن يتم التحقق من هذه الدفعة والمصادقة عليها.

التوصية

نوصي وزارة المالية اتخاذ الإجراءات الضرورية لمتابعة ومعالجة هذا الموضوع.

٢٩. صندوق تعويضات الأمم المتحدة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

وفقاً لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتم إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، ومباشرة بعد ذلك، يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، و٥% المتبقية يتم تحويلها إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة. تم تأسيس صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة، نتيجة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

لاحظنا أن وزارة المالية لا تتوفر لديها معلومات حول الأمور التالية:

- رصيد صندوق التعويضات المتاح كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.
- الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق تعويضات الأمم المتحدة الذي يجب إيداعه في صندوق التعويضات بعد تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.
- التاريخ التقديري لآخر دفعة تستحق لصندوق التعويضات.

التوصية

نوصي الحكومة العراقية اخذ الإجراءات الضرورية لمتابعة الأمور المشار إليها أعلاه والاحتفاظ بمعلومات كافية حول صندوق تعويضات الأمم المتحدة للافصاح عنها بشكل مناسب في البيان المالي للصندوق.

٣٠. متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال عملية تدقيقتنا، لاحظنا انه تم حجز مبلغ ١٠,٨٨٦,٤٠٠ دولار أمريكي عن مبيعات صادرات النفط بقرار من قبل محكمة روما - ايطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. إن الحكومة العراقية تعتقد ان قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

التوصية

نوصي وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الخارجية لمتابعة هذه القضية واخذ الإجراء المطلوب لاسترجاع المبلغ المحجوز.

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣١. أسماء المخولين بالدفع من حساب صندوق التنمية للعراق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

بناءً على مراجعتنا لكتاب التأييد المستلم من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، لاحظنا أسماء المخولين التالية على الرغم من انهم قد احيلوا إلى التقاعد او تركو العمل لدى البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٠٦.

- نائب المحافظ السابق.
- مدير عام المديرية العامة للاستثمارات السابق.
- مدير قسم الاستثمار السابق.
- مدير قسم سابق في المديرية العامة للاعتمادات.

خلال عام ٢٠٠٧ تم إبلاغ بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بإلغاء التحويل للأشخاص المذكورين اعلاه.

التوصية

نوصي البنك المركزي العراقي بإبلاغ بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بإلغاء التحويل للأشخاص الذين يتم إحالتهم إلى التقاعد أو الذين يتركوا العمل لدى البنك حالاً لتجنب مخاطر اي دفعات غير مصادق عليها من قبل الموظفين او الإدارة السابقة.

٣٢. تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقنا، لاحظنا ان البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات معدة بواسطة برنامج (الاكسل) للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق، حيث لاحظنا الآتي:

- لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً للإيضاحات المصنفة حسب البيان المالي.
- لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية.
- هناك بعض الأخطاء في حقل التفاصيل في قاعدة البيانات، على سبيل المثال اسم الوزارة.
- هناك بعض الأخطاء في عملية تصنيف المقبوضات، على سبيل المثال الفوائد المستلمة من بنك (JP Morgan Chase) تم تصنيفها ضمن المقبوضات الأخرى وليس ضمن الفوائد المقبوضة.

التوصية

نوصي البنك المركزي العراقي بتصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً لإيضاحات البيان المالي السنوي لصندوق التنمية للعراق المعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولي الخاص بالقطاع العام " عداد التقارير المالية على الأساس النقدي" لتسهيل عملية اعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق.

٣٣. الفائدة المدفوعة على التأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقدية لاحظنا، أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك (JP Morgan Chase) تبلغ ١١٨,٣٨٧,٩٤٣ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦ وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢,٨٤٢,٩٥٢,٩٥٧ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وذلك حسب كتاب تأييد بنك (JP Morgan Chase) مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة.

إن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق. ومع ذلك، لا يوجد دليل موثق ان الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولة مبلغ الفائدة المستلم.

هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من ان مصدر هذه الدفعات غير موثق.

بالإضافة إلى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات النقدية لدى (Citibank) البالغة ٣٢١,٥٨٩,٥٥٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي البنك المركزي العراقي بإعادة احتساب جميع الفوائد المقبوضة من البنوك المراسلة على اساس دوري وذلك للتأكد من عدالة المبلغ.

كما نوصي البنك المركزي العراقي بمتابعة التحقق من أسباب عدم تحصيل فوائد على حساب التأمينات النقدية لدى (Citibank).

٣٤ . الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يعد كشف شهري تفصيلي يبين تفاصيل الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية وإنما يكتفي بإعداد رسالة يومية تبين المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بالحساب الفرعي.

التوصية

نوصي البنك المركزي العراقي بإعداد كشف شهري تفصيلي لجميع الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، يوضح المبلغ، ورقم أمر الدفع والجهة المستفيدة. بالإضافة إلى طبيعة العملية.

الأمر التي ظهرت خلال السنة
المتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط

٣٥. الحصانة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان الحصانة من القضايا القانونية لشراء النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية. تنتهي مدة هذه الحصانة في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.

التوصية

نوصي الحكومة العراقية للأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المطلوب لضمان استمرار الحصانة على النفط والمنتجات النفطية أو إيجاد وتقييم اي بديل لحماية الأعضاء.

٣٦. اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا ان أنظمة الرقابة الداخلية على صناعة النفط في العراق لم تكن كافية للتأكد من اكتمال إيرادات عائدات مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، ليس لدى وزارة النفط نظام كامل للتشغيل والتحميل والقياس المترى في نقاط التحميل وذلك للتأكد من أن كافة المبيعات المصدرة من النفط ومنتجات النفط تم تسجيلها بشكل كامل. بدلاً من هذا تقوم شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال بتحديد كمية كل شحنة من خلال الرجوع إلى تقارير القياس.

خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ تم تركيب أنظمة قياس مترى في نقاط التحميل فقط ولكن هذه الأنظمة لم يتم تركيبها على كل آبار النفط، مستودعات التخزين والمصافي. ومع ذلك ، لم يتم تعبير او تسليم النظام رسمياً من قبل وزارة النفط.

التوصية

نوصي وزارة النفط بمتابعة وتسريع عملية تنصيب أنظمة القياس عند محطات التحميل وآبار النفط ومحطات التخزين والمصافي لتعزيز الرقابة على صناعة النفط في العراق وللتأكد من اكتمال تسجيل عائدات مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة.

٣٧. مبيعات المنتجات النفطية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن سياسة شركة تسويق النفط (سومو) لبيع زيت الوقود يتم من خلال الدفعات النقدية المقدمة من قبل الزبون قبل الشحن. إن المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ بلغت ٦٣٨,١٩٢,٨٨١ دولار أمريكي، حيث تم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بسومو.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإن ٩٥% من مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة يجب إيداعها في الحساب البنكي للصندوق. وبناءً عليه، فإن المقبوضات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ورصيد النقد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ مدرج بقيمة أقل بمبلغ ٦٠٦,٢٨٣,٢٣٧ دولار أمريكي.

كذلك، لاحظنا ان مبيعات المنتجات النفطية المصدرة، باستثناء عمليات المقايضة، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ حسب سجلات سومو بلغت ٦٤٧,٦٥١,٣٠٢ دولار أمريكي، بينما اجمالي التحصيلات المودعة في البنوك المحلية بلغت ٦٣٨,١٩٢,٨٨١ دولار أمريكي. لم تعمل سومو على إعداد تسوية للفرق البالغ ٩,٤٥٨,٤٢١ دولار أمريكي بين اجمالي المبيعات وجمالي التحصيلات.

التوصية

نوصي الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، شركة تسويق النفط ينبغي ان تقوم بايداع جميع عائدات مبيعات المنتجات النفطية (النفط الأسود) المصدرة في حساب صندوق التنمية للعراق.

نوصي شركة تسويق النفط (سومو) بتسوية جميع المقبوضات المستلمة مع سجل أستاذ المبيعات وقوائم المبيعات على أساس شهري. أي اختلافات في التسوية يجب ان يتم التحقق منها وحلها بالسرعة الممكنة.

٣٨. عمليات المقايضة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن سومي تقوم بعمليات مقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية. تشمل عمليات المقايضة بشكل رئيسي على تصدير زيت الوقود مقابل منتجات النفط، وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء ومنتجات النفط. بلغت قيمة عمليات المقايضة خلال عام ٢٠٠٦ مبلغ ١٥٧,٥٣٧,٤٨١ دولار أمريكي. بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ٩٥% من عائدات صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية يجب أن تودع في حساب الصندوق. ان هذه العمليات غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق.

وفقاً للاتفاقية الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية عندما يتجاوز المبلغ المستحق لاي طرف عن ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الاخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. على الرغم من ذلك، خلال السنة، لاحظنا أن المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر وبالرغم من ذلك لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية الى شركة تسويق النفط خلال ٢٠٠٦.

إن إجمالي المبلغ المستحق من الحكومة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. وفقاً لسجلات سومي بلغ ٩٢,٣٢٤,٨٢٣ دولار امريكي. هذا المبلغ لم يتم تاييده او تسويته مع الحكومة السورية.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإرسال كشف بعمليات المقايضة على اساس شهري إلى الحكومة السورية لتقليل أي اختلاف ظاهرة يتعلق باي مبالغ ترتبط بتبادل المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي شركة تسويق النفط لطلب كتاب تأييد للرصيد القائم مع الحكومة السورية على اساس شهري وان يتم تسوية كتاب التأييد مع سجلات شركة تسويق النفط. أي فروقات يجب ان يتم التحقق منها، معالجتها وإصدار تقرير بها على اساس دوري.

الأمور التي ظهرت خلال السنة المتعلقة
بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٣٩. عقود المؤسسات الأمريكية الجديدة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

تم فتح الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي خلال عام ٢٠٠٤ ليتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية. يهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من سلطة الائتلاف السابقة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. إن إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي انتهت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

على الرغم من ذلك، وقعت المؤسسات الأمريكية عقود جديدة خلال عام ٢٠٠٦ ولا يزال جزء منها قيد التنفيذ خلال عام ٢٠٠٧. إجمالي عدد العقود الموقعة ٢٦ عقد بمبلغ ٤١,٧٤١,٧٨٣ دولار أمريكي، والتي تتضمن ١٩ عقد مازالت قيد التنفيذ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ على النحو التالي:

تاريخ الإحالة	الحالة	رقم العقد	مبلغ العقد دولار أمريكي	المبلغ المدفوع دولار أمريكي
٣ شباط ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٤	١٣٠,٩٣٠	-
٢٦ شباط ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠٨	٣٤,٩٠٠	-
١٥ آذار ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٠	٣,٤٤٩,٧٠٧	٢,٧٨٣,٦٣٦
١ نيسان ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIGRS-٠٦-C-٠٠٠١	١,٤٢١,٠٠٠	١,٠٠٢,٠٠٠
١٠ نيسان ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠١	١٨٧,١٩٠	-
٤ أيار ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠١	٦٣,٠٠٠	-
٢٠ أيار ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٤	٢,١٩٥,٩٦٣	-
١ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٧	٩٨٩,٦٨٨	٩٤,٥٠٠
٦ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٨	٢٠٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
٦ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٩	٢٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠
٦ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٦	٨٠٢,٨٩٦	-
١٢ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٢	٩٨٩,٠٠٠	-
١٤ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٢	٩٧٥,٥٠٠	٩٤٣,٠٩٩
١٧ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢١	٨٩١,٤٥٦	٤٨٣,٢٣٦
١٧ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٥	٢,٤٢٢,٠٧٢	١,٦٦٧,٩٩٤
٨ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٣	٢,٤٣٩,٧٠٠	-
١١ تموز ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٢	٩٥,٠٥٠	-
١٣ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٤	٢,٦١٥,٠٠٠	٧٦٩,٠٠٠

صندوق التنمية للعراق
مذكرة الأمور الظاهرة من التدقيق

-	١٨٥,٢٣٨	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٥	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ تموز
-	١,٧٤٩,٣٦٣	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٦	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ تموز
١,٣٤١,١٢٠	٤,٦٢١,٩٣٧	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٧	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ تموز
٣٢,٥٠٠	١١٠,٠٠٠	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠٣	مكتمل	٢٠٠٦ آب
١٣٢,٤٠٥	١,٦٠٩,٢٣٠	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٣	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ آب
٦,١٩٤,٠٧٨	٦,٩٩٢,٩٨٨	DFIWAT-٠٧-M-٠٠٠١	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ تشرين الأول
-	٣٧٢,٥٥٠	DFIWAT-٠٧-C-٠٠٠١	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ تشرين الثاني
-	٦,١٧٢,٤٢٥	DFIWAT-٠٧-C-٠٠٠٢	قيد التنفيذ	٢٠٠٦ كانون الأول
<u>١٥,٦٠٠,٢٦٨</u> <u>٤١,٧٤١,٧٨٣</u>		المجموع		

التوصية

نوصي المؤسسات الأمريكية بتطوير خطة لإنهاء كافة العقود غير المنتهية وتسليم هذه العقود إلى الوزارة العراقية المستفيدة على أساس دوري.

٤٠. تسليم ملفات عقود المؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقنا للصندوق لاحظنا ان المؤسسات الأمريكية قامت بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية. بموجب رسالة ديوان الرقابة المالية المؤرخة في ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية أنه يوجد هناك مخالفات مالية وتشريعية، مما سوف يلزم الديوان بتدقيق كافة العقود. على أساس تلك النتائج الحكومة العراقية تحتفظ بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي الحق بالخرينة العراقية نتيجة أي تصرف إداري أو مالي جراء تنفيذ المؤسسات الأمريكية لهذه العقود.

التوصية

نوصي بمتابعة نتائج تدقيق ديوان الرقبة المالية كقضية ذات أولوية لتحديد الإجراء المطلوب اتخاذها اما لتنظيم هذه التجاوزات او التعويض المناسب.

٤١. التسوية بين المبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي وأوامر الدفع الصادر من وزارة المالية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال تدقيقتنا لاحظنا أن البنك المركزي العراقي يستلم موافقة وزارة المالية مع كشف المؤسسات الأمريكية المرفق الذي يوضح ملخص بأرقام أوامر الدفع المطلوب تنفيذها من قبل البنك المركزي العراقي. يقوم الشخص المسؤول في البنك بتسجيل كشف المؤسسات الأمريكية المصادق عليه من قبل وزارة المالية في سجل خاص، وبعد ذلك يتم تنفيذ الدفع بناءً على أوامر الدفع الصادرة من قبل المؤسسات الأمريكية.

لاحظنا أن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يقوموا بعمل تسوية رسمية موثقة على أساس دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. على أساس مراجعتنا لاحظنا، أن هناك بعض المبالغ المسترجعة لم يتم تسجيلها في سجلات البنك لمركزي العراقي ووزارة المالية. وفيما يلي ملخص بالمبالغ المسترجعة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦:

المبلغ دولار أمريكي	تاريخ استرجاع المبلغ	
٣١١,٥٢٣	٤ كانون الثاني ٢٠٠٦	١
٢٠٠,٥٠٦	١١ كانون الثاني ٢٠٠٦	٢
١٠٤,١٧٩	١١ كانون الثاني ٢٠٠٦	٣
٣٣,٧٠٥	١١ كانون الثاني ٢٠٠٦	٤
١٠٦,٦٦٣	١١ كانون الثاني ٢٠٠٦	٥
٩٧٧,٨٠٦	١٢ كانون الأول ٢٠٠٦	٦
٥٩,٤٨٠	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٧
١٧,٥٠٠	٢٥ كانون الأول ٢٠٠٦	٨
٢٤,٧٠٠	٧ شباط ٢٠٠٦	٩
٣٨٦,٤٤٠	٧ شباط ٢٠٠٦	١٠
١٠٩,٤٢٩	٨ شباط ٢٠٠٦	١١
١٦,١١٢	١٦ أيار ٢٠٠٦	١٢
٨٦,٤٦٧	٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٦	١٣
٨٧,٦٠٢	٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٦	١٤
٢٠٨,٧٨٦	١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦	١٥
١٧٤,٧١٨	٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦	١٦

صندوق التنمية للعراق
مذكرة الأمور الظاهرة من التدقيق

المبلغ دولار أمريكي	تاريخ استرجاع المبلغ	
٢٠٨,٧٥٩	١١ كانون الأول ٢٠٠٦	١٧
٨٧,٥٧٤	١٢ كانون الأول ٢٠٠٦	١٨
٨٦,٤٤٠	١٢ كانون الأول ٢٠٠٦	١٩
١,٠٩٧,٩٨٢	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٢٠
٣٢١,٧٢٦	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٢١
٢٥,١٧٥	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٢٢
٨٤٠,٦٢٥	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٢٣
١٣٠,٩٠٥	١٣ كانون الأول ٢٠٠٦	٢٤
٥٣,٤٨٩	٢٧ كانون الأول ٢٠٠٦	٢٥

التوصية

نوصي المؤسسات الأمريكية بالتحقق من الأسباب التي تؤدي إلي وجود عدد كبير من المبالغ المسترجعة.

كما نوصي البنك المركزي العراقي بعمل تسوية بشكل دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية لضمان دقة جميع عمليات الدفع من الحساب وتسوية جميع المبالغ العالقة بالوقت المناسب.

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٤٢ . دائرة التدقيق الداخلي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال تدقيقتنا، لاحظنا انه لا يوجد دائرة تدقيق داخلي مخصص للصندوق. ان إجراءات التدقيق المتبعة من دوائر التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية محدودة وتغطي جزء من عمليات الصندوق

ان الهدف الرئيسي لدائرة التدقيق الداخلي يجب ان يكون لمساعدة إدارة الصندوق في المراقبة على نظم الرقابة الداخلية على أنشطة الصندوق والتركيز على القضايا المهمة او المجالات ذات المخاطر العالية التي تتطلب اهتمام خاص لتحسين الرقابة على الأنشطة المحاسبية والتشغيلية للصندوق.

التوصية

نوصي بالتالي:

- (١) إنشاء دائرة تدقيق داخلي خاصة بالصندوق.
- (٢) ينبغي أن تكون الإجراءات والسياسات متفقة مع المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA).
- (٣) إعداد خطة عمل وبرامج تدقيق داخلي تستند على المخاطر ومصادق عليه من قبل لجنة الخبراء الماليين والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.
- (٤) تطوير نظام تدقيق داخلي يحدد بشكل واضح الهيكل التنظيمي وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، متضمنا إعداد التقارير.
- (٥) التأكد من إن الكادر الوظيفي مدرب بشكل مناسب ومؤهل مع مستوى مناسب من الخبرة بالمعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي.
- (٦) التأكد من ان تم تخصيص موارد مالية تشغيلية كافية لقسم التدقيق الداخلي من اجل تمكين تنفيذ وظيفية التدقيق الداخلي بفاعلية.

٤٣. حوكمة المنشأة (Corporate Governance)

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

إن حوكمة المنشأة هي النظام الذي بموجبه يتم توجيه ورقابة المؤسسات، وذلك لمصلحة الحكومة وأصحاب الاهتمام الآخرين.

تعتبر العناصر التالية أساسية من أجل هيكلية حوكمة المنشأة:

- مجلس إدارة فعال.
- لجنة تدقيق فعالة.
- إطار رقابة داخلية فعالة.
- نظام للقواعد السلوكية يحدد السلوك الأخلاقي.
- سياسات وإجراءات واضحة ونافذة.
- إدارة مخاطر فعالة.
- وظيفة تدقيق داخلي موضوعية ومدعومة بالموارد اللازمة.
- تدقيق خارجي مستقل وفعال.
- نظم تضمن الإفصاح الشفاف، التواصل الفعال ومساءلة الإدارة العامة.

التوصية

نوصي وزارة المالية بإجراء مراجعة لهيكلية الإدارة العامة الخاصة بالصندوق لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير للوصول إلى حوكمة فعالة وفقاً للمعايير المهنية.

٤٤ . اتفاقات مستوى الخدمة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

اتفاقات مستوى الخدمة هي الاتفاقات بين الأطراف ذات العلاقة وذلك لتوفير خدمات وتقارير أساسية طبقاً لجدول زمني محدد مسبقاً. يتم إنشاء هذه الاتفاقات للتأكد من أن الأنشطة المترابطة بين جميع الأطراف تنفذ بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

نتيجة لطبيعة عمل الصندوق ووجود عدة أطراف لها علاقة بالصندوق، إنه من المناسب الأخذ بعين الاعتبار تطبيق اتفاقات مستوى الخدمات بين صندوق التنمية للعراقي والبنك المركزي العراقي، وزارة المالية العراقية، المصرف العراقي للتجارة، شركة تسويق النفط وباقي الوزارات الأخرى.

في هذه الحالة، إن اتفاقات مستوى الخدمة قد تؤدي إلى تحديد طبيعة الوثائق والمعلومات التي سوف يتم تبادلها وتوثيق هذا التبادل. إن اتفاق مستوى الخدمة قد يتضمن أيضاً تفاعلات أساسية أخرى بين هذه الأطراف. عندما يتم تنفيذ اتفاقية مستوى الخدمة بين هذه الأطراف، ستكون مسؤولية الفرد / ومدراء الأطراف محدده للتأكد من أن بنود اتفاقات مستوى الخدمة يتم الالتزام بها عندئذ، يجب على التدقيق الداخلي وبشكل دوري، وأن يقوم بالمراجعة للتأكد من الالتزام بالاتفاقات ومستوى الخدمة.

التوصية

نوصي الإدارة الأخذ بعين الاعتبار ميزات تقديم وتطبيق اتفاقات مستوى الخدمات بين صندوق التنمية للعراق، البنك المركزي العراقي، وزارة المالية العراقية، المصرف العراقي للتجارة، شركة تسويق النفط والوزارات الأخرى.

٤٥. تقييم الرقابة الذاتي

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

في السنوات الأخيرة، كان هناك مفهوم متزايد بين المنظمات الكبرى حول استثناء الرقابة الداخلية وخرق لهذه الأنظمة الرقابية ولم يتم العمل على التقليل من حدتها أو معالجتها في الأوقات المناسبة.

إن تقييم الرقابة الذاتي هو منهج جديد ومنتامي نسبياً والذي يحدد مسؤولية إعداد تقارير الامتثال في الدائرة أو الوحدة التنظيمية، مدعوماً بتوجيهات واضحة حول ما هو معروف كاستثناء في الرقابة الداخلية والمدى الزمني المناسب لتقرير ومعالجة الاستثناءات.

إن هذه المنهجية مبنية على المفاهيم التالية:

- تحديد الاستثناءات والأخطاء بشكل واضح ضمن السياسات والإجراءات.
- تعليمات بشأن تصعيد الأخطاء والاستثناءات، أي تحديد أي من هذه الأمور الواجب الإبلاغ عنها، والإطار الزمني الذي يجب فيه إعداد تقارير الاستثناءات.
- الإجراءات الواجب اتخاذها من الطرف الذي يستلم تقارير الاستثناءات والأخطاء والمدى الزمني اللازم للحل / التصعيد.

إن تطبيق تقييم الرقابة الذاتي سوف يعني أن مسؤولية رقابة الامتثال مع سياسات وإجراءات صندوق التنمية للعراق هي مسؤولية يعهد بها إلى الأقسام في كل الوقت. إن دور التدقيق الداخلي هو تقييم فعالية التحديد والتبليغ.

أخيراً، في غياب إطار منظم للتقرير، إن الإدارة العليا قد لا يتلقى تقارير منتظمة عن الوضع الحالي للامتثال للرقابة الداخلية لكي يكون مدركاً لأي قضايا تخص الرقابة الداخلية والتي قد تنشأ وتؤثر على التقارير المالية.

التوصية

نوصي الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار طرق استخدام تقييم الرقابة الذاتي خلال أنشطة الصندوق وتطوير إطار منظم للتقرير عن كل استثناءات الرقابة على أساس دوري.

٤٦ . إدراك الرقابة الداخلية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

الطبيعة المعقدة لأنشطة الصندوق ومشاركة موظفين من وحدات حكومية مختلفة في نشاطات الصندوق تتطلب القيام بإجراءات لزيادة إدراك الموظفين للرقابة الداخلية ومفاهيم إدارة المخاطر.

إن تدريبات من هذا النوع هي جزء لا يتجزأ من توجيه الموظفين أو برامج التطوير المهني. هكذا تطبيقات قد قطعت شوطاً طويلاً من أجل تحسين بيئة الرقابة الداخلية للمنظمة.

الهدف هو مساعدة الموظفين على فهم وتقدير أهمية تطبيقات الرقابة الداخلية وخبرات إدارة المخاطر. إن هذا سوف يساعد الموظفين على الامتثال لسياسات وإجراءات صندوق التنمية للعراق وتعليمات الحكومة العراقية بطريقة أكثر فعالية.

إن الفهم الجيد لتطبيقات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من قبل الموظفين سوف يساهم في تحسين بيئة الرقابة الكلية ضمن صندوق التنمية للعراق. هذه العملية قد تساعد الموظفين على إدراك المخاطر التي ينطوي عليها العمل وبالتالي فهم أهمية الامتثال للسياسات والإجراءات الموضوعية. الموظفين بدورهم يمكن أن يتم تشجيعهم على المساهمة بتقديم اقتراحات لإدخال تحسينات في نظام الرقابة الداخلية، حيث أن الموظفين المسؤولين عن وظائف معينة سيكونون أكثر قدرة على تحديد نقاط ضعف الرقابة ذات الصلة.

التوصية

نوصي بأن تأخذ الإدارة بعين الاعتبار تدابير لزيادة فهم وإدراك الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لكل من الإدارة والموظفين ضمن الأنشطة المتعلقة بصندوق التنمية للعراق.

٤٧. التبليغ عن الاحتيال

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

الاحتيال (Fraud) هو مفهوم واسع يشير عامة إلى أي عمل متعمد للاستحواذ على كسب غير عادل أو غير قانوني. الاحتيال المالي يندرج تحت أربع فئات عامة:

- إعداد التقارير المالية المزورة.
- سوء استغلال الأصول.
- المصروفات والالتزامات لأسباب غير ملائمة (مثل: دفعات غير مناسبة).
- الحصول على إيرادات وأصول بطريق الاحتيال، وتجنب التكاليف والنفقات.

لاحظنا أن صندوق التنمية للعراق ليس لديه سياسة رسمية موثقة رسمية للتعامل مع حالة الاحتيال إذا حدثت، أو لتجنب حدوث الاحتيال.

التوصية

نوصي بأن تنظر الإدارة في منافع إنشاء برنامج "التبليغ" (whistleblower) الذي ينبغي أن يوفر للموظفين وغيرهم الوسائل التالية:

- إيصال الفلق، بطريقة سرية إذا كان مفصلاً، بشأن خرق محتمل لقواعد السلوك، بما في ذلك التصرف اللاأخلاقي والاحتيال الفعلي أو المشتبه به، دون الخوف من العقاب.
- الحصول على المشورة قبل اتخاذ القرارات التي يبدو لها تأثيرات قانونية أو أخلاقية مهمة.

يجب أن يعمل هذا البرنامج بمعزل عن الإدارة. يمكن تحقيق هذه الاستقلالية عبر إدارة هذا البرنامج بواسطة طرف مستقل ضمن وزارة المالية، مثل المدقق الداخلي مع وجود الخبرة المناسبة والموضوعية، والذي يقدم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق.

كذلك نوصي بأن تقوم الإدارة بتقييم (أ) مستوى الوعي الحالي في مفهوم لاحتيايل ضمن صندوق التنمية للعراق (ب) واحتمالية حدوث الاحتيال وتحديده والإبلاغ عنه. يجب مراجعة الإجراءات الحالية لتقييم كفايتها في معالجة خطر الاحتيال، وينبغي إدخال تعديلات للتأكد من أن تحديد الاحتيال والتبليغ عنه يتم في الوقت المناسب قدر الإمكان.